ما مشروع الإسكان العادل؟

الإسـكان العادل هو الحق في اختيار المسـكن دون التعرض لتمييز غير قانوني. بموجب قانون الإسـكان العادل الفيدرالي، لا يجوز قانونًا لمقدم خدمة المسـكن التمييـز ضـد أي شـخص بسـبب عرقـه ولونـه وأصلـه القومـي وديانتـه ونـوع جنسه وإعاقته وحالته الأسرية (أي الأسر التي لديها أطفال أو تطلب الحضانة أو تبنى الأطفال، أو السـيدات الحوامل)

توفـر قوانيـن الإسـكان العـادل في ولاية إلينـوي المزيد من الحمايـة من التمييز على أساس الأصل أو العمر أو الوضع العسكري أو الإعفاء من الخدمة العسكرية أو الحالة الاجتماعية أو وضع يتعلق بأمر حماية أو التوجه الجنسي أو الهوية الجنسية أو الحمل أو سجل التوقيف (أي سجلات التوقيف التي لم تسفر إدانة وسجلات الأحداث والسجلات المخفية/المحذوفة)، ومصدر الدخَّل وحالة الهجرة. وقد توفر القوانين المحلية في مدينتك أو مقاطعتك إجراءات حماية إضافية.

مَن المسؤول عن توفير الإسكان العادل؟

- أصحاب المبانى والملاك المؤجِّرون وشركات الإدارة
 - الهيئات العامة للإسكان والهيئات الحكومية
 - الوكلاء العقاريون وبائعو المنازل
- **▪** المثمِّنون ووسطاء العقارات والبنوك ومؤسسات الإقراض الأخرى
 - شركات التأمين

أمثلة للتمييز في الإسكان

يمكـن أن يتخـذ التمييـز في الإسـكان أشـكالًا عديـدة ولا يكـون واضحًا على الـدوام. على سـبيل المثـال، لا يجـوز قانونـا أن يقـوم موفـر خدمة المسـكن بما یلی:

▪ اقتصاّر تأجير المساكن على المتحدثين باللغة الإنجليزية

الإعلان بطريقة تنم عن تفضيل مجموعة على أخرى

- تهديـدك أو تخويفـك أو الانتقـام منك لأنك قدمت شـكوى تفيد بتعرضك للتمييز في الإسكان
- رفـض السّـماح لـك بإنشـاء منحـدر حامـل للكراسـي المتحركـة أو رفـض الترتيبـات التيسـيرية أو التعديـلات المعقولـة الأخرى
 - توجيهك إلى حي آخر حيث "ستشعر براحة أكبر'
- عدم السماح بحيّوانات الدعم العاطفي أو السماح بكلاب الخدمة فقط رفــض منــح قــروض الرهــن العقــاري فــي أحيــاء بعينهــا أو فــرض معـدلات فأنَّـدة أعـلى أو عـدم تقديـم المعلومـات المتعلقـة بالقـرض
 - التصريح كذبًا بأن الشقة غير متوفرة
- رفـض التأجيـر لـك مـن منطلـق اعتقـاد أن أطفالـك سـوف يكونـون مزعجين للغايــة
 - السماح بمِضايقة المستأجرين المتحولين جنسيًا أو المثليين
 - رفض التأجير لك بسبب سجل توقيف سابق
- التحــرش بــك جنســيًا أو طلــب إخــلاء المســكن بعــد شــكواك مــن التحرش الجنسـي
- محاولة إجبارك على إخلاء المسكن لأنك حصلت على أمر حماية باعتبـارك ضحيـة للعنـف المنزلـي.
- اسـتهدافك فـي مخطـط الإنقـاذُ مـن حبـس الرهـن العقـاري بسـبب لون بشـرتك
- تقييــم منزلـك (فـي أثنـاء إعـادة التمويـل) بأقــل مــن سـعر المنــازل المماثلــة القريبــة منــك بســبب عرقــك
 - رفض قبول قسيمة اختيار السكن



كيف يستطيع المشروع مساعدتي؟

- 1. يمكننا **التفاوض** بالنيابة عنك مع مالك مؤجِّر أو مقدم خدمة مسكن آخر.
- 2. يمكننا **التحقيق** في ما تعتقد أنه قد يكون تمييزًا في الإسكان من خلال الاستعانة بأدوات اختبار لكيفية تطبيق الإسكان العادل.
 - 3. يمكننا مساعدتك في **تقديم شكوى** إلى إدارة الإسكان والتنمية الحضرية الأمريكية U.S. Department of Housing and Urban) (Development أو إدارة حقوق الإنسان في إلينوي (Illinois Department of Human Rights).
 - 4. يمكننا **تمثيلك** إذا تقدمت بشكوي.

اتصل بنا

إذا كنت أنت أو شخص تعرفه ضحية للتمييز في الإسكان، فإن مشروع الإسكان العادل يمكنه مساعدتك. سوف نقوم بتوصيلك بمكتب الخدمات القانونية الحكومية في برايري ,Prairie State Legal Services(Prairie State Legal) (PSLS الذي يقدم الخدمات في المقاطعة التي تعيش فيها.

855-FHP-PSLS (347-7757) pslegal.org/fairhousing

التمويل

تم تمويل العمل الذي قدم الأساس لهذا المنشور بموجب منحة من إدارة الإسكان والتنمية الحضرية الأمريكية. وقد تم تكريس مضمـون العمل ونتائجه للعامـة. يتحمـل المؤلـف والناشـر وحدهمـا المسـؤولية عـن دقـة البيانـات والتفسـيرات الـواردة في هـذا المنشـور. ولا تعكس تلـك التفسـيرات بالضرورة آراء الحكومـة الفيدرالية.

> يتلقى مشروع الإسكان العادل تمويلًا استثنائيًا لتقديم الخدمات للأشخاص في مقاطعات بون وليك وماكهنري وبيوريا وتازويل ووينيباغو، في مدينتي بلومنجتون ونورمال.



الشريك المجتمعي

LSC America's Partner for Equal Justice

لدعم أعمالنا، تفضَّل بزيارة pslegal.org/donate.







المكتب الإداري 303 North Main Street Suite 600 Rockford, IL 61101 815-965-2134 info@pslegal.org pslegal.org



نحترم حقوق الخصوصية لعملائنا. لا نمارس التمييز على أساس عرق الشخص أو انتمائه العرقي أو لونه أو ديانته أو نوع جنسه أو هويته الجنسية أو تعبيره أو تمثيله أو توجهه الجنسي أو أصله العرقي أو أشياء وراثية تتعلق به أو إعاقته أو عمره أو أي وضع محمي بموجب القانون.